العدد (1724) السنة السابعة - الأثنين (15) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

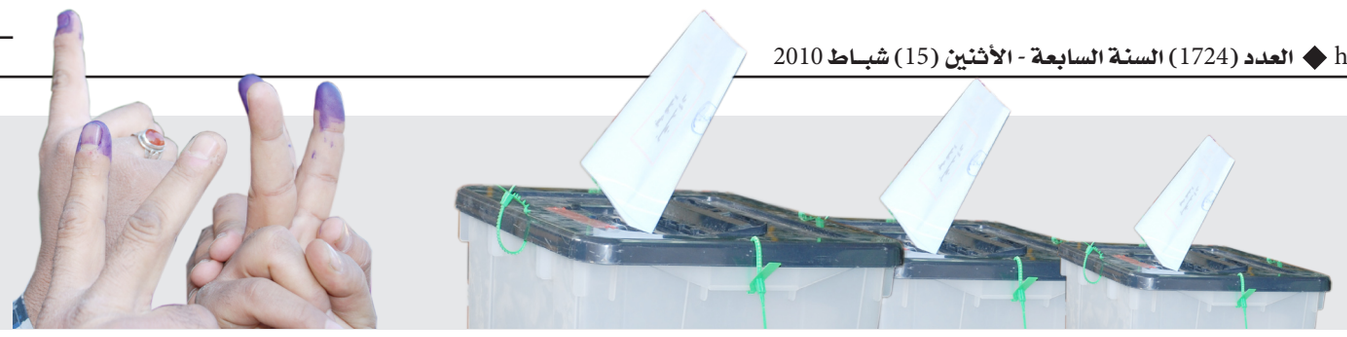

21

الطريق إلى الانتخابات

مجلس المفوضين يمتنع عن نشر أسماء المستبعدين باعتباره "تشهيراً"

١٩ مليون ناخب سيدلي بصوته يوم ٧ آذار

بغداد / المدى

يدلي نحو ١٩ مليون ناخب بصوته في الانتخابات البرلمانية المقبلة، بحسب ما اعلنته رئيسة الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات امس الاحد، مؤكدة أن آخر موعد لتسجيل المراقبين في محطات الخارج سيكون نهاية شباط.

وقالت حمدية الحسيني بحسب وكالة (آكانيوز): انه "تم تحديد ما يقارب ١٩ مليون ناخب سيدلي بصوته يوم ٢٠١٠/٣/٧ وهذا هو عدد العراقيين الذين يحق لهم التصويت". وبينت أن "المفوضية وضعت خطة إعلامية كبيرة بالنسبة للتصويت العام لكي يساعد الناخبين لإيجاد مراكز الاقتراع الخاصة بهم، وتولي المفوضية الاهتمام الكبير بالنسبة لمنظمات المجتمع المحلي والمجتمع الدولي من اجل الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية".

واضافت الحسيني إن "آخر موعد لتسجيل المراقبين في محطات الخارج قد تحدد نهاية شباط وقد تم فتح مقر خاص بانتخابات الخارج في اربيل وسيكون مسؤولا عن عملية تسجيل المراقبين في خارج العراق"، مبينة "تسجيل ٢٥٦ مراقبا دوليا من ضمنهم المترجمون والفريق الأمني المرافق لهم".

من جانب اخر، قال عضو في مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات: إن المجلس لم ينشر أسماء المستبعدين من الانتخابات لان ذلك سيدخل ضمن إطارات "التشهير". وأوضح كريم التميمي انه "بعد عمليات التدقيق في ملفات المرشحين للانتخابات تبين وجود ٥٠٦ من المرشحين تم استبعادهم و٥٥ لديهم شهادات مزورة و ٤٤ من منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية و٢٢ من مرتكبي جرائم مخلة بالشرف". وبين أنه "استنادا إلى ذلك قرر مجلس المفوضين الغاء ترشيح هؤلاء وذلك من دون نشر أسمائهم لان ذلك يعتبر تشهيرا ويؤدي إلى تسقيط الكيان المنتسب اليه". ويشار الى ان الهيئة التمييزية التي شكلها مجلس النواب ردت طعونا لعدد من المرشحين لانتخابات مجلس النواب بضمنهم رئيس جبهة الحوار الوطني صالح المطلك ورئيس جبهة التوافق ظافر العاني.

الى ذلك، عدّ الامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق الانتخابات المقبلة بانها الركيزة الاساسية التي يثبت بها النظام والسلطة والخطط الحقيقية لبناء البلاد. وقال الامين العام لمجلس الوزراء، خلال ندوة تثقيفية اقامتها الامانة لتشجيع الموظفين على المشاركة في الانتخابات، ان المهم في التصويت هو اختيار المواطن للمرشح المناسب الذي يبني البلد، وليس المشاركة العددية. من جانبها قالت المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حمدية الحسيني:ان الهدف من اقامة مثل هذه الندوات هو لتعريف موظفي الدولة والمواطنين بأهمية المشاركة بالانتخابات، بالاضافة الى توضيح عملية الانتخاب في المراكز الانتخابية، وتجنب الوقوع في الاخطاء اثناء عملية التصويت. واضافت: ان المفوضية اتخذت العديد من الاجراءات لمنع اي اخطاء او تلاعب او أي حالة اخرى يمكن ان تؤثر على نزاهة العملية السياسية. مشيرة الى استحداث المفوضية لمركز خاص بالعد والفرز.

بانتظار الناخبين

الاقتراع في الأردن يشمل المخالفين لشروط الإقامة

المفوضية: يمكن للمرشحين الترويج لأنفسهم حسب اللوائح المعمول بها في القاهرة

بغداد / المدى

اعلن مكتب المفوضية العليا للانتخابات في القاهرة امس الاحد انه يمكن لمرشحي الكيانات السياسية ان يبدأوا حملاتهم الاعلانية في القاهرة حسب القوانين والانظمة المعمول بها في مصر.

وقال مدير مكتب المفوضية في القاهرة فارس محمد العطية انه "يمكن للمرشح ان يقوم بعمليات الدعاية شريطة عدم مخالفة الانظمة والقوانين المعمول بها في مصر"، مشيرا الى ان "مكتب المفوضية بالقاهرة يدعو الكيانات السياسية كافة الى تسجيل اسمائها في المكتب حتى يتسنى لهم مراقبة الانتخابات".

وذكرالعطية ان "هناك ستة مراكز انتخابية موزعة في مصر بواقع ٣٧ محطة انتخابية موزعة حسب النسب السكانية التي يتواجد فيها العراقيون والذين يقدر عددهم بـ٤٠ الف مواطن حسب احصائيات منظمة الهجرة الدولية والسفارة العراقية والامم المتحدة". واضاف ان "تلك النسب تقديرية لعدم توفر احصاءات دقيقة لعدد المواطنين العراقيين بالقاهرة".

واشار العطية الى ان "المفوضية ستقوم بتدريب ٣٠٠ موظف عراقي مقيم بالقاهرة على اعمال المفوضية في محطاتها الـ٣٧ من الذين تم اختيارهم وفق شروط معينة وحسب الاختصاصات المطلوبة". وناشد مدير مكتب المفوضية العراقيين "التوجه الى صناديق الاقتراع في الايام ٥ و٦ و٧ من الشهر المقبل كي يمارسوا حقهم في اختيار من يمثلهم في البرلمان المقبل"، واوضح بالقول ان "عملية الفرز ستتم في داخل كل محطة انتخابية ، ويتم احصاء الاصوات امام المراقبين من الهيئات والمنظات وممثلي الكيانات السياسية".

الى ذلك دعا السفير العراقي في عمان سعد الحياني جميع العراقيين الموجودين في المملكة ممن يحق لهم الاقتراع الى المشاركة في الانتخابات العراقية المقرر اجراؤها في ٥ آذار المقبل للعراقيين في الخارج ، في حين ستجرى للعراقيين في الداخل في ٧ آذار.

وقال الحياني بحسب صحيفة "الدستور" الاردنية انه لن تكون هناك اية معيقات او تعرض من قبل الحكومة الاردنية للعراقيين المشاركين في الانتخابات بسبب الاقامة او غيرها، مؤكدا ان الحكومة الاردنية لا تتعرض لاي عراقي متواجد في الاردن بسبب مخالفته شروط الاقامة.

٢٤٧ مرشحاً يتنافسون لإشغال ١١ مقعداً نيابياً في واسط

واسط / المدى

ذكرت مفوضية الانتخابات في محافظة واسط امس الاحد، أن ٢٤٧ مرشحا بضمنهم ٦٧ مرشحة سيتنافسون لإشغال ١١ مقعدا نيابيا في الانتخابات التشريعية المقبلة، بعد استبعاد ١١ مرشحا من قبل هيئة المساءلة والعدالة. وقال مدير مكتب إنتخابات واسط كاظم الشمري بحسب وكالة (آكانيوز) إن "٢٤٧ مرشحا موزعين بين ٢١ كيانا سياسيا سيتنافسون لإشغال ١١ مقعدا نيابيا خلال الانتخابات التشريعية التي من المقرر أن تجري في السابع من آذار المقبل". وأوضح أن "هذا العدد يمثل الحصيلة النهائية التي تمت الموافقة عليها من قبل مفوضية الانتخابات بعد تنفيذ اجراءات هيئة المساءلة والعدالة التي شملت ابعاد ١١ مرشحا من عدة كتل"، وبين أن "عدد المرشحين عن محافظة واسط كان بداية الامر ٢٥٨ مرشحا موزعين بواقع ١٨٤ مرشحا و٧٤ مرشحة ضمن ٢١ كيانا لكن ١١ مرشحا من بينهم استبعدوا لأسباب مختلفة". وأضاف الشمري أن "عدد المقاعد المخصصة لمحافظة واسط خلال الدورة الحالية لمجلس النواب بلغ ١١ مقعدا بعد أن كان عددها تسعة مقاعد في الدورة السابقة على اعتبار أن عدد سكان المحافظة يبلغ حاليا نحو مليون ومائة ألف نسمة". ويبلغ عدد مقاعد مجلس النواب خلال دورته الثانية ٣٢٥ مقعدا بدلا من ٢٧٥ مقعدا في الدورة السابقة.

أكدوا أن الخلافات توفر فرص التعرف على المرشحين

مواطنون يحذرون من التدخلات الخارجية لإفشال الانتخابات

كربلاء / المدى

اكد عدد من مواطني محافظة كربلاء ان التجاذبات السياسية التي طفت على سطح الاحداث اخيرا، وراءها حزب البعث، واطراف خارجية ارادت العودة بالبلاد الى زمن الخلافات والانقسامات واسقاط الاخر، لمكاسب سياسية على حساب الشعب العراق وتقدم البلاد، او تحقيق هدف افشال الانتخابات. واشار مواطنو المحافظة الى أن الخلافات لها نتائج ايجابية ايضا، من خلال غربلة العناصر غير الجيدة، باتاحة الفرصة امام العراقيين لمعرفة الصالح من الطالح قبل التوجه الى صناديق الاقتراع للادلاء باصوات تضمن تذكرة وصول المرشحين صوب مجلس النواب.

لرؤية المستقبل

المواطن محمد النوري ويعمل كاسبا قال: لدينا طموح أن تجري الانتخابات في أجواء ديمقراطية حقيقية بعيدة كل البعد عن السياسة لبعض الدول وبعض الضغوطات الخارجية وكما نرى ونشاهد على الساحة العراقية ظهور بعض الجوانب السلبية للعملية السياسية حيث ما زالت بعض العراقيل توضع أمام عجلة التقدم وبالتالي سوف ينعكس هذا كله سلبا على المواطن وعلى مدى الاستقرار الأمني. واضاف: نحن نعلم جيدا إن الكثير من دول الجوار لا يروق لها أن ترى العراق مستقرا آمنا مفعما بالأمن والأمان، فبعضها تعمل على بث الفرقة والعداوة بين أبناء البلد الواحد، كما ان هناك أطرافا خارجية تلعب دورا سلبيا وغير بناء تجاه استقرار العراق، فباتت تعمل على زرع الفرقة بين مكونات الشعب والكيل بمكيالين تجاه القضية السياسية وما حصل مؤخرا من تجاذبات سياسية كالتي حصلت بالنسبة للمشمولين بالمساءلة والعدالة وتدخل السفير الأمريكي شخصيا ولد احتقانا داخليا غير مرغوب فيه، حيث قام الآلاف من أبناء العراق في اغلب المحافظات بمظاهرات استنكارية لهذا العمل غير المسؤول وغير المرحب به كونه يعتبر تدخلا في العملية السياسية وقفزا على الدستور وعلى قراراته.

المواطن عبد الباري علوان قال: اعتبر الانتخابات حقاً وواجباً شرعياً لاختيار الأكفأ والأصلح حيث سنشارك بكل قوة في هذه الانتخابات ونعطي أصواتنا لمن هم أهل لحمل هذه المسؤولية ونحن نعلم جيدا إن هذه الزوبعة التي انتهت مؤخرا كان الهدف منها هو إجهاض العملية السياسية والعودة بالعراق إلى المربع الأول وإفراغ الدستور من محتواه الأساسي والقفز على الحقائق ونحن نعلم جيدا إن هناك دولاً كثيرة تسعى لان يبقى العراق خارج دوره الطبيعي على المستوى العالمي والعربي لذلك، فخلق هذه الأزمات له أكثر من دلالة على ضلوع بعض أعداء الشعب العراقي ولكن نحن قد وعينا وأدركنا إن هذا المخطط لم ولن ينجح لكوننا اعرف بمصلحة بلدنا ولا يمكن للعجلة أن تعود إلى الوراء ولا يمكن لنا أن نقبل بتدخل أي طرف في العملية السياسية لكون هذه العملية تهم وتخص الشعب العراقي فقط وقد أعطى العراق كل ما يملك من اجل الوصول بهذه العملية السياسية إلى بر الأمان وسوف نثبت للعالم بأننا أهل لحمل هذه المسؤولية وسوف نقوم بانتخاب من يمثلنا ومن هو أهل لحمل هذه المسؤولية ولا يمكن أن يعود القتلة والمجرمون من البعثيين إلى دفة الحكم من جديد وهذا الأمر أصبح حلما بالنسبة لهم ونسجاً من الخيال.

التجاذبات والغربلة

المواطن جبار عبد الأمير قال: بالرغم من ظهور بعض التجاذبات والتناحرات والتكتلات، إلا إننا نعتبر هذا كله نوعاً من أنواع الغربلة الحقيقية لهذه الأحزاب ونحن نعرف الجيد من السيئ في الساحة وسوف نختار من يمثلنا ومن هو حريص على بناء وحماية العراق وبالتالي فأن الذهاب إلى الانتخابات والإدلاء بأصواتنا لمن يستحقها واجب وتكليف شرعي، فالبلد ما زال فيه الكثير من الخيرين ومن هم أهل لأداء الأمانة وحملها، ولذلك سوف ننتخب من نطمئن له لكوننا نريد من يستحق أصواتنا وسوف نشارك جميعا في أداء هذه المهمة التي يرتبط بها مصير العراق بأكمله وسوف يكون ليوم ٣/٧ وقع خاص وعرس جديد لكل العراقيين.

فيما قال المواطن أبو عبدالله الشبلاوي: أرى العملية السياسية مربكة وغير واضحة المعالم حيث إننا نشاهد إن هناك حراكاً سياسياً وتدخلاً لبعض الأطراف الخارجية مما ولد إحباطاً لدى المواطن لكوننا نعرف جيدا إن الدستور قد حفظ للمواطن حرية الاختيار وان المشاركين لهم الحق في انتخاب من هو أهل للمسؤولية، ولكن ظهور بعض الأسماء من البعثيين وممن تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء جعلنا نعيد الحسابات ونحن نظم صوتنا إلى صوت لجنة المساءلة والعدالة باجتثاث كل من ثبت تورطه بالدماء العراقية، فنحن نريد أن يكون القانون هو الرادع القوي بحق هؤلاء القتلة لاننا نعلم جيدا إن تدخل دول ذات نفوذ عالمي كبير ودول الجوار ذات الموارد المالية العظيمة ومد الكتل المتقدمة الى الانتخابات بالأموال والضغوط التي يتعرض لها المسؤولون عن عملية الاجتثاث وغيرها كلها سوف تؤدي إلى عرقلة الانتخابات وعزوف الكثير من الناخبين في حال لو بقي الحال على ماهو عليه فنحن نريد أن نرى انتخابات نزيهة وأشخاصاً مشهود لهم بالكفاءة والإخلاص عكس مانرى في البرلمان الحالي حيث المهاترات السياسية والقفز على الحقائق حتى تولد انطباع سيئ لدى المواطنين، وبالتالي إن بعض الاحباطات قد تولدت نتيجة عدم تطبيق القوانين المهمة والتي تخدم الفرد والمجتمع حيث بقيت أكثر القوانين معطلة ولم تأخذ دورها في التنفيذ وهذا كله أدى إلى عدم زرع ثقة بين الناخب والمنتخب وأنا أرى ان ذلك سوف يؤثر سلبا على الانتخابات.

رأي عام

اسئلة وشكوك بشأن تحقيق الوعود الانتخابية

> ما ان انطلقت حملات الدعاية الانتخابية في المدن العراقية حتى اخذ المرشحون للانتخابات البرلمانية باطلاق المزيد من الوعود الانتخابية لاستمالة الناخبين وتحفيزهم على التصويت لصالحهم. لكن مع تصاعد حمى الانتخابات واندلاق سيل الوعود يبقى السؤل الملح، وهو: الى أي مدى سيثق الناخب في تلك الوعود، وهل سيتعاطى معها بنوايا حسنة كما فعل في الانتخابات السابقة ام انه سيستحضر تجاربه الماضية في تقييم تلك الوعود والتعامل معها.

الناصرية/ حسين العامل

يقول محمد ناصر محمد (مدرس) وهو يتذكر وعود المرشحين في الانتخابات السابقة "ان الناخب اصبح اكثر دراية باصول اللعبة الانتخابية وان الوعود لوحدها ما عادت تكفي لاقناع الناخب بصلاحية المرشح للبرلمان"، واشار الى ان الوعود الانتخابية قد تصبح نقمة على صاحبها في بعض الاحيان، لافتا الى ان الذين تنصلوا من وعودهم الانتخابية حينما فازوا بالانتخابات البرلمانية السابقة سيدفعون الثمن الان فالانتخابات على حد قوله هي ميزان العدالة بين المرشحين.

اما سجى كريم (موظفة) فترى ان الوعود الانتخابية الحالية لم تتغير كثيرا عن وعود الدورة الانتخابية السابقة وتوضح رايها قائلة: "ان ما يؤاخذ على المرشحين الحاليين هو تكرارهم الوعود الانتخابية السابقة التي طرحها مرشحوا الانتخابات البرلمانية قبل اربع سنوات". وهذا يشير حسبما تقول الى "ان اعضاء الدورة البرلمانية الحالية لم يحققوا شيئا من وعودهم الانتخابية السابقة".

واضافت و"هذا ما سيدفع الكثير من الناخبين اما للعزوف عن المشاركة في الانتخابات او عدم الوثوق بالوعود الانتخابية". واشارت سجى الى انها لم تلاحظ حتى الان اية فروق واضحة في حملات الدعاية الانتخابية رغم كثرة القوائم الانتخابية. ولفتت الى ان معظم الوعود الانتخابية تكاد تكون متشابهة وهي لا تتعدى تحسين الخدمات وتحقيق الامان ومكافحة الفساد وتوفير فرص العمل والغاء المحاصصة السياسية والطائفية.

فيما اشار سلام الزبيدي (كاسب) الى ان بعض المرشحين اصبحوا على يقين ان وعودهم الانتخابية ما عادت تنطلي على الناخبين، لذلك والقول للزبيدي لجؤوا وحتى قبل انطلاق الحملات الانتخابية الى استغلال عوز بعض الناخبين وتوظيفه في الترويج لحملاتهم الانتخابية وذلك عبر تقديم المغريات المادية والعينية لهم وقد اصبح بعض المختارين وشيوخ العشائر اشبه بالمتعهدين في هذا المجال.

ومن جانبه اشار المحامي خالد كاظم وهو يستعرض اخفاقات الدورة البرلمانية الحالية الى اهمية سن تشريع قانوني يتيح محاسبة من يقدموا الرشا للناخبين والذين يتنصلون من وعودهم الانتخابية بعد فوزهم بالانتخابات، واوضح قائلا: ارى ان المرحلة الحالية تتطلب سن تشريع فاعل يضمن محاسبة من يتاجرون بأصوات الناخبين ويغرونهم بالاموال لغرض التصويت لصالحهم مشيرا الى ان بوادر توظيف المال السياسي أخذت تظهر بشكل واضح على الساحة السياسية وتؤثر سلبا على العملية الانتخابية وشدد كاظم على اهمية سن تشريع اخر يتيح محاسبة البرلمانين الذين لا يلتزمون بوعودهم الانتخابية التي قطعوها للناخبين في حمى الدعاية الانتخابية. وقال "يجب ان يتضمن التشريع إلزام النائب خلال فترة العضوية بتلك الالتزامات المتعلقة بحضورة الدائم تحت قبة البرلمان وبادائه المستمر خلال فترة العضوية وتفانيه في تحقيق وعوده الانتخابية".

ويرى المراقبون للعملية الانتخابية ان الناخب العراقي بحاجة الى المزيد من الوعي والتجارب الانتخابية حتى يحسن اختيار مرشحيه للبرلمان بعيدا عن التخندقات الطائفية والقومية والحزبية الضيقة.

انتخبوا وغيّروا ..

دجاج انتخابي ووعود سياحية

عامر القيسي

كتل واحزاب انتخابية لانريد ان نذكر اسمها لاعتبارات عديدة ، اختارت اسوأ اشكال الاهانة للمواطن العراقي عندما قام بعض مندوبيها ووكلائها بتوزيع دجاج، واحدة لكل عائلة في احدى مناطق حزام الفقر والبؤس في بغداد. ورغم تقبل العوائل الهدية الانتخابية ، بسبب ظروفهم الصعبة، الا انهم احسوا بعمق الاهانة التي وجهت لكرامتهم ولمستوى وجودهم الانساني اولا ولنظرة الاحتقار التي تعاملت بها الكتلة الانتخابية معهم ثانيا والتي ، كما يقولون ، لم يزرهم فيها اي من اعلامها ومدمني الفضائيات وعاشقي التصريحات النارية منذ اكثر من سنتين بعد ان وضعوا شكاواهم في ملف محترم وقالوا لهم: ابشروا فقد جاءكم الفرج!

الذي حدث ايها السادة ان الاشكال اختفت والوعود تناثرت والملف لا احد يعرف عن مصيره شيئا والمنطقة بقيت على حالها منذ تأريخ الشكوى حتى لحظة كتابة هذا العمود باستثناء الذي وزع بكرم حاتمي وان كان بشكل استعراضي مهين!

هذا الظهور المفاجئ والتلمس الحنون لمعدة الفقراء في انطلاقة الحملة الدعائية الانتخابية ،انما يعبر عن نوعية تفكير بعض ممن يريدون من المواطن ان يكون سلما رخيصا لطموحاتهم في الحصول على مقعد نيابي وان كان ثمنه عدة كيلو غرامات من الدجاج المستورد.

المثير في الامر ان توزيع الدجاج على هؤلاء الفقراء في احزمة البؤس البغدادية أثمر عن نتائج عكسية لان هذا التوزيع طرح سؤالا بسيطا وواضحا:

اين كانوا؟

ليلتحق به سؤال آخر:

أهذا هو ثمننا ؟ وغيرهما من الاسئلة التي سمعناها من على لسان من "ثردوا" الدجاجة واكلوها عن آخرها!

ان هذا التحول من ثقافة اجبار المواطن القديمة الى ثقافة شرائه الجديدة انما تنطلق من عقلية واحدة ، هي عقلية الاستهانة بوعي الناس واحساسهم وتفكيرهم ، وتتنوع ثقافة الشراء هذه بين البعض من المرشحين ، فتارة هي مدفأة وتارة اخرى بطانية وفي غيرهما جاء الدجاج ليكون اكثر حضورا في إسفاف هذه الثقافة وعدم احترامها الانسان باعتباره كائنا راقيا له فكر واحساس واختيار وكرامة . هذا الخرق الفاضح للقوانين الانتخابية وتعليماتها نستطيع ان نسجله حالة سلبية ولا نستبعد وجود خروقات في اماكن اخرى، لان الثقافة التي تفتقت عن دجاجة او بطانية غير محصورة في منطقة واحدة ولا فكر واحد وهي حالة تشوّه الصورة التي نريد ان نرسمها ونرسلها للعالم كرسالة لتحضرنا وتمسكنا بتجربتنا الديمقراطية الجديدة ودفاعنا المستميت عنها من اجل انسان من طراز آخر.

عمليات كسب الاصوات في البلدان المتحضرة ،القريبة منها والبعيدة، تتم من خلال الوعود بتحسين المستويات المعيشية للمواطنين ، من خلال الوعود بانهاء الازمات السياسية، من خلال الوعود بمزيد من الحريات الديمقراطية ، من خلال الوعود بتوسيع دائرة حقوق الانسان، من خلال الوعود بتحسين الخدمات الصحية والبلدية .واذا كانت الامثلة تضرب ولا تقاس فلنقرأ!

حزب سويدي يقدم وعدا للعمال بتخصيص بيوت لهم في متزلجات السياحة عندهم ليكسب اصواتهم وليس بدجاجة (سمينة) لايتعدى سعرها في افضل الاحوال الخمسة آلاف دينار عراقي.

والسلام عليكم!